مخاطر الاقتراض اللغوي على العربية

د. ممدوح خسارة
كلية الآداب - جامعة الكويت

ما نعنيه بالاقتراض اللغوي هو استعمالُ الكلمةِ الأجنبية - وهي مصطلحٌ غالباً - بلفظها للدلالة على مُسمَّاها.

والمُقْتَرَضُ اللغوي نوعان: مُعَرَّبٌ ودخيل.

فالمعرَّب هو اللفظ الأجنبي المقترض الذي أُخضع للقوانين الصوتية العربية، مما يسّهل النطقَ به ويُيسّر انتشاره ككلمة (ورشة) المعرَّبة عن workshop.

والدخيل هو اللفظ الأجنبي المقترض الذي لم يخضع للقوانين الصوتية العربية - لسبب أو آخر - فاستُعمل بلفظه الأجنبي دون أي تعديل ككلمة (أبستمولوجي) أو (هيماتوكسيلين).

غالباً ما تندمج الألفاظ المعربَّة باللغة العربية وتصبحُ جزءاً من ثروتها اللغوية، كما في كلماتٍ مثل (فردوس، طقم، فنجان..). أمَّا الألفاظ الدخيلة فليست قابلةً للاندماج بالعربية لابتعادها عن النظام الصوتي العربي وبناه الصرفيه، وبقاؤها في إطار التداول اللغوي مؤقت، وهو مرهون بتوافر اللفظ العربي أو المعرَّب المقابل لذلك اللفظ الأجنبي الدخيل الذي استُعمل لضرورة قاهرة.

وعلى الرغم من أن الاقتراض ظاهرةٌ لغوية عالمية لا تكادُ تستغني عنها لغة أيّ أمةٍ، فإن ثمة مخاطر تنجم عن هذه الظاهرة في العربية، وهي مخاطرُ تزعزع ثوابتها اللغوية وتهدد بنيتها العامة.

كان تبيانُ أثرِ الاقتراض على العربية ـ تعريباً وتدخيلاً ـ موضوعَ دراسات لغوية معاصرة، وقلّما خلا بحث حول التعريب من التنبيه على هذه المخاطر التي تزداد عندما يكون اللفظ دخيلاً، وتتناقص عندما يكون معرباً خاضعاً لمقاييس العربية. ومن أكثر هذه المخاطر إقلاقاً:

1 ـ ضياعُ القيمة التعبيرية للجذر العربي: من المعروف أن اللغة العربية تقوم على جذور ثلاثية أو رباعية غالباً، وخماسية أحياناً، وأن جذر الكلمة يعطي الدلالاتِ الأصلية العامة، ثم تدور بقية اشتقاقاته حول هذه الدلالة العامة للجذور التي سمّاها ابن فارس بالمقاييس. لكن المعرَّبات تهدر هذه المقاييس أو القيمة التعبيرية للجذر، مثال ذلك كلمة (بَطّارية)، إن مدلول الجذر (بَطَر) هو الشقّ بحسب مقاييس ابن فارس، فأي جامعٍ بين معنى (البطارية) التي تولّد وتدّخر الكهرباء وبين معنى الشقّ؟[1] ومثلها كلمة (وَرْشَة) المعرَّبة للدلالة على مكان العمل، فأيُّ جامع بين مدلولها ومدلول الجذر (وَرَش) الذي يدل على التطفُّل والجموح؟[2] إنه لم يَعُد من الممكن ـ والحالة هذه ـ الاستئناس بالجذر لتحديد الدلالات الأصلية للكلمة، أو لرصد دلالاتها المكتسبة.

وإذا كانت القيمة التعبيرية للجذر العربي سوف تضيع، بدخول المعرَّبات، فإنّ مما يستتبعها أيضاً ضياعَ القيمة التعبيرية للحرف العربي المستخلصة من صوته، إذ يقدر بعضُهم أن معنى كلمةٍ ما، هو إلى حد كبير ـ مجموع معاني حروفها. وبالتالي فإن نظرية الاشتقاق الكبير التي تحاول إيجادَ جامعٍ بين تقاليب الكلمة تصبح غير ذات موضوعٍ أصلاً.

2 ـ تخريبُ البنية الصوتية العربية بإدخال أصواتٍ غريبة عنها، من حروف وحركات، كما رأينا في محاولات بعض المُحدثين إدخال الحروف الغربية (V - P - G) والحركات (O -

---

[1] ابن فارس ـ مقاييس اللغة ـ تح عبد السلام هارون ـ نشر مكتب الإعلام الإسلامي ـ 1404هـ ـ ج1 ص263.

[2] المصدر السابق نفسه 100:6.

(É إلى العربية، وتمثيلهم لها بكلمة (فولتير) بفاء بثلاث نقاط ومدتين على حرفي المد[1]. أو بإدخال حالاتٍ صوتية لا تتفق وقوانين ائتلاف الحروف العربية نحو كلمة (ترانْزِسْتور) إذ لا تعاقُبَ بين الزاي والسين في أصوات العربية. ونحو كلمة (بُراوْن) المبدوءة بساكن، ونحو كلمتي (أتاكْسيا، دايْنود)، حيث التقى فيهما ساكنان.

إن البنية الصوتية للغةٍ ما، هي أهم ما يميزها من غيرها، فإذا ضاعت معالم هذه البنية عادت اللغة خليطاً غير متجانس، أو لغةٍ خلاسيَّة على حد تعبير بعض المحدثين.

3 - إرباكُ المعجميَّة العربية: وذلك بإدخال جذور جديدة، يصعب تصنيفها في إطارها الذي يعتمد على نظام الأُسَر اللغوية المؤلفة من الجذر واشتقاقاته. ولنأخذ مثلاً كلمة (أسيتيل)[2]، فما الجذر الذي نُصنِّفها تحته؟ هل هو (أسْتَيَ أو أسَت أو سَتَل)؟ لا شك في أن هذا سوف يخلق بلبلةً ليس من اليسير تجاوزها. ومثلها كلمة (تِلفاز) هل نصنفها في (تلَف أو لَفَز) أو نعتمد الأصل الرباعي (تلفز) على إشكالاته، أو نعتمد الاسم كاملاً فنصنفها تحت (تلفاز)؟

ومن المفيد الانتباه إلى أنه لا إشكال كبيراً في المُعجمية التخصُّصية حيث بالإمكان تصنيف الكلمات بحسب ترتيب حروفها كلها، ولكن الإشكال في ألفاظ الحضارة التي تدخل الحياة العامة، ولا مناص من تصنيفها في المعجمات اللغوية العامة.

لقد واجه القدماءُ مثل هذه المعربات فاختلفوا أيضاً في تصنيفها، كما في كلمة (أبنوس) التي وضعها ابن منظور في (بَنَس) ووضعها الخفاجي في (أبنوس)[3]. وكما في لفظة (العُرْبون) إذ وضعها صاحب اللسان في الأصول التالية: (أرب - أرن - رب ن، ع ر ب، ع ر ب ن)[4].

---

[1] مجمع القاهرة - مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع - نشر مجمع القاهرة - ج 8 ص 61.

[2] بمعنى حمض الخل (الخَلّيل).

[3] د. مسعود بوبو - أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج - نشر وزارة الثقافة - دمشق 1982 ص: 261 - 262.

[4] المصدر السابق: 398.

أليس من الجائز أن تؤثّر كثرة المعربات إذا وقعت - وسوف تؤثر لا محالة - في طريقة تصنيف المعجم العربي، واعتماد المنهجية الغربية في تصنيف المداخل مما يقطع أواصرَ الأسُر اللغوية العربية التي تشبه إلى حد كبير أواصر الأسُر الاجتماعية العربية. وهذه المنهجية الغربية سوف تُفقد معجميَّتنا قاعدةً هامة مستقاة من طبيعة العربية وخصائصها.

4 - غموض معنى المقترض في معجماتنا: ذلك ان واضعيه يظنون أنه معروف للجميع كما هو معروف متداول فيما بينهم، ولذا فهم يكتفون بذكره، وهذا الذكر الذي لا يوحي للقارىء بأي دلالة. مثال ذلك أن من معربات المجمع العراقي كلمة (بَرَاص)[1] للمصطلح الأجنبي (Brass) الدال على جزء من آلة للاحتراق الداخلي، وبما أن المجمع لم يُعرِّف بها فلا يستطيع القارىء أن يَتَبَيَّن ولو بعض مدلولها. أما كلمة (الصَّهُور)[2] التي ولَّدها المجمع نفسه ليقابل المصطلح (Fuse) فإن إيحاءاتها لا تخفى، إذ تدل على شيء قابل للانصهار.

ولقد وقع أسلافُنا بمثل هذا، فكثيراً ما يضعون بجانب الاسم المعرب كلمة (معروف)، أو يكتفون بذكره فقط، اعتقاداً منهم أنه متعالَم، لكن ذلك المعروف في عصرٍ ما أو بيئةٍ معينة، قد لا يكون كذلك في عصرٍ آخر وبيئة مغايرة.

لا يعني كلامنا هذا أن المصطلحات العربية المولَّدة يُستغنى عن التعريف بها في المعجمات التخصصية، بل يعني أن المصطلح المولد يشف عن معناه بما يقرِّبه إلى الذهن ويسهّل استيعابه، الشيء الذي لا يتوفر لمعرَّبٍ أو دخيل.

5 - صعوبة ضبط اللفظ المعرب: إن خضوع الكلمة العربية المولَّدة لقواعد الصرف العربي يجعل ضبطها أمراً ميسوراً، أما الكلمة المقترضة، فليس ثمة طريقة محددة لضبطها، لأن مبادىء التعريب - كما قدمنا - ضوابط تقريبية أكثر منها قواعد دقيقة، فلا غرابة - والحالة

---

[1] المجمع العلمي العراقي - المصطلحات العلمية - مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد 1962 - ص 5.

[2] المصدر السابق: 8.

هذه - أن يكون للفظ المعرب الواحد أكثر من ضبط. من ذلك ان كلمة (صَلَوات)-وردت في القرآن الكريم بمعنى كنيسة في قوله تعالى: (.. **ولولا دَفْعُ اللّه الناسَ بعضهَم ببعضٍ لهُدمت صوامعُ وبِيَعٌ وصَلَواتٌ ومساجدُ يُذْكَر فيها اسمُ اللهَ كثيراً...**)[1]، وهي كلمة معربة من السريانية، وعلى الرغم من ورودها في أثبت نص لغوي لدينا فلقد قُرئت إحدى عشرة قراءة منها: صُلُوات وصُلْوات، وصُلُون وصُلُوب وصَلَوْت وصلوات وصلُوثا)[2]. ومن هذا القبيل كلمة (سراويل) فهي بهذا اللفظ عند الجواليقي وابن منظور والزمخشري، وهي (سِرْوالة وسَراوين، وسربال وشَراويل وشِرْوال وسروال وسرويل، عند آخرين[3].

6 - خرق القواعد الصرفية العربية: من هذه القواعد التي خُرقت قاعدةُ الميزان الصرفي، إذ أدخل الصرفيون إلى الموازين ما ليس منها، عندما تمحّلوا لكل كلمةٍ معربةٍ وزناً يوافقها. فكثرت الموازين وتعددت إلى درجةٍ لم تعد فيها قابلةً للضبط، وضيعوا بذلك قيمة الميزان الصرفي من حيثُ هو أداة تمييزٍ للحروف الزائدة من الأصلية في الكلمة. ومع أن حروف المعرب كلها أصول، فقد طردوا عليها القاعدة العربية في الأصالة والزيادة مما أوقعهم في تقديرات وتخمينات ليس لها من سند إلا في الوهم. من ذلك اختلافهم على زنة كثير من المعربات مثل كلمة (ماهان) لعل هي على زنة (لَعْفان) من هَوَم أو هَيَم، أو (لَفْعَان) من وَهم، أو (عَلْفان) من (هَمَى)، أو (عَفْلان) من (وَمَه) أو (لاعاف) من (نَهَم) أو (عافال) من لفظ (المُهَيْمن)، أو (فالاع) من الأصل (مَنَه)، أو (عالاف) من الأصل (نَمَه)[4]. وهذه كلها

---

[1] سورة الحج الآية 40.

[2] د. إبراهيم السامرائي - فقه اللغة المقارن - دار العلم للملايين ط 2 بيروت 1978 - ص 25.

[3] الجواليقي أبو منصور موهوب بن أحمد - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم - تح: أحمد محمد شاكر - مطبعة دار الكتب - ط 2 - القاهرة 1389 - 1969 - ص 398 وأثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج: 273.

[4] د. مسعود بوبو - أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج - نشر وزارة الثقافة - دمشق 1982 ص: 272.

افتراضاتٌ متوهَّمة لا مسوغ لها أصلاً، لأن أصحابها وقعوا في خطأ منهجي واضح، وهو تطبيق قواعد لغةٍ على لغةٍ أخرى مغايرة.

كما أن من المعروف أن الميزان الصرفي ذو علاقة مباشرة بالأبنية، وأن لكثيرٍ من الأبنية معاني قارَّة، فالبناءُ أداةٌ دلالية، هذا للفاعليَّة، وذاك للمفعولية، وآخر للسببية، وغيره للقابلية... إلخ، لكن تفصيل موازين جديدة وعدَّها أبنية للمعرَّبات أفقدَ الأبنية مدلولاتها، وجعل منها مسألة صناعية بحتةً لا علاقة لها البتة بالمعنى المراد؛ إن بناء (فَعول) يفيد معنى الصفة المشَّبهة والمبالغة كما في (حَصُور وغَفُور) فأين هذا المعنى في كلمة (أُنُود) المستعملة في الكهرباء بمعنى المصعَد أو القطب الموجب؟ وأن بناء (مَفْعَل) يفيد معنى المكانية أو الزمانية كما في (مَرْمى) فأين هذا المعنى في كلمة (مَلْغَم) المعرَّبة لخليط من الفضة والزئبق؟

ومما يدخل في خرق القواعد الصرفية إخضاعُهم المعرَّبَ لقواعد التصغير في العربية؛ من ذلك أن العربية وضعت ثلاثة أمثلة للتصغير هي (فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل)، وهي أمثلة تنقاد لها الكلمات العربية، لكن الكلمات الأعجمية لا تنقاد لها إلا بلَيٍّ عُنُق القاعدة العربية، إن كلمة (سفرجل) صُغِّرت على (سُفَيْرِج)، ولكن كلمة خماسية معربة مثل (آجُرّ) صغرت على (أُجَيِّرة أو أُوَيْجِرة أو أُوَيْجِيرة)[1]؛ وكما هو ملاحظ فإن الجواليقي عمد في تصغيره إلى افتراض الألف الثانية في (آجُرّ) زائدة فقلبها واواً، وإلى افتراض أن الكلمة مؤنثة فزاد التاء، والواقع أن الصنعة في تصغيرها على (أُوَيْجِرة) لا تستقيم فيما ذهب إليه الجواليقي إلا بتكلُّفِ أشياء: حذفِ الحرف الأخير من (آجُرّ) كما فعلنا في (سفرجل)، وقلبِ الألف الثانية (واواً) بحملها على مقارباتها العربية نحو كاتب وكويتب، وزيادة تاء التأنيث بحملها على مقارباتها من المؤنث المجازي. أما أُجَيْرة وأُوَيْجيره فالتكلف فيهما أكبر.

---

[1] د. مسعود بوبو - أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج - نشر وزارة الثقافة - دمشق 1982 ص: 281.

ومن القواعد الصرفية التي خُرقت قاعدةُ النسب، فقد كان القياس مثلاً أن ينسب إلى (إرْمينيَة): (إرْميني) كما نقول (إفريقي)، لكنهم قالوا (إرْمَني)، وقد علّلوا هذا الخرق بأنه "لما وافق ما بعد الراء فيها ما بعد الحاء في (حَنِيفَة) حُذفت الياء كما حُذفت من (حنفية) في النسب، وأُجريت ياء النسب في (إرمينية) مجرى تاء التأنيث في (حنيفة)"[1]. فلنتأمل هذا القياس الذي لوى عنق القاعدة العربية لتتفق مع منطوق كلمةٍ معرّبة. ومثل هذا الخرق كثيرٌ في مسألةِ جمعِ المعربات وتثنيتها[2]. وسينجم عن مثل هذا "أن تصبح قواعدُ العربية محلَّ شكٍّ واختبارٍ لا محلَّ ثقةٍ واحتكام، أو أنها ستبقى مثقلَة بالتذييلات والتفصيلات بحيث يشقُ على الناس ـ في عالم الاختصار هذا ـ الإحاطة بها وإتقانُها، حتى يمكنَ المحافظة عليها من الفساد والتداخل والاضطراب"[3].

7 ـ زيادة المشترك اللفظي: الأصل في اللغة أن يكون لكل مدلول دالٌّ واحد، فلا يكون للكلمة أكثر من معنى. ومع ذلك فقد ورد قديماً كثيرٌ من الكلمات المشتركة في العربية خدمت الحاجات الشعرية والبديعية أكثر مما خدمت قضية البيان. ويعمل التطور اللغوي على توسيع الطيف الدلالي للكلمات باستمرارٍ بما يُسبغه عليها من دلالات إضافية مكتسبة. على أنه لا بد من الاعتراف بأن المشترك اللفظي ليس مزيةً للغة، لأنه قد يكون مجلبة لبعض الإبهام أو الغموض، إذ يخالف الأصل اللغوي في أن يكون للمسمَّى اسم واحد. وإذا كان المشترك اللفظي العربي مما لا يعسر تمييز مدلولاته إذ يمكن استجلاؤها بتقليب مجازات الكلام، فإن المشترَك اللفظي المعرب ليس كذلك، فالفرق كبير بين مدلولي كلمة (الحُب) العربية مصدر الفعل (حَبَّ) وبين كلمة (الحُب) المعربة بمعنى الوعاء، وليس الفرق أقلَّ بين مدلول كلمة (زُور) العربية

---

[1] الجواليقي موهوب بن أحمد ـ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ـ تح أحمد محمد شاكر مطبعة دار الكتب ط2 ـ القاهرة 1319 ـ 1969 ـ ص: 77 ـ 88.

[2] ينظر مثلاً: د. مسعود بوبو ـ أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج ـ نشر وزارة الثقافة ـ دمشق 1982 ص: 297.

[3] المصدر السابق: 388.

جماعاً لزائرة أو بمعنى تغيير الحقيقة، وبين مدلول كلمة (زُور) المعرَّبة بمعنى (القوة)[1]. ومثل هذا الفارق في المشترك يلحظ في كلمة (إبريق) العربية للسيف البراق، وكلمة (إبريق) المعربة لوعاء الماء، ويلحظ في كلمة (نافِجَة) العربية لما كان يَنْتفع به الرجل من مهر ابنته، وكلمة (نافجة) المعرَّبة للمسك.

8 - ادعاء التأصيل والتمحُّل في تعليله: على النقيض من اتجاه ادعاء التعريب بلا سبب قوي مقنع، أفرز التعريبُ اتجاهاً آخر معاكساً لدى بعضِ اللغويين العرب دفعهم إلى ادعاء أصالةِ بعض المفردات بغية إدخالها في إطار العربية. وقد تنَّبه اللغويُّون المتأخرون إلى مثل هذا الوهم فقال السيوطي: "إذا وافق لفظٌ أعجمّي لفظاً عربياً في حروفه فلا تَرَيَنَّ أحدَهما مأخوذاً من الآخر، (فإسحاق) ليس مأخوذاً من (أَسْحَقَه)[2]" كما تنبه للأمر نفسه بعض المحدثين فقال المجمعي مصطفى الشهابي: " لقد أشاع بعض الكتاب مثلاً أن (الطُّباق) هو (Tabac) بالفرنسية، ودليلهم الوحيد تقاربُ النطق بالكلمتين[3]. ومن ذلك كلمة (أَطْرَبون) المعرَّبة من الرومية بمعنى قائد، إذ ذهب قومٌ إلى عدها أصيلة مشتقة من مادة (طَرِب)[4]. فأيُّ علاقةٍ دلالية بين هاتين الكلمتين؟ إننا لا نجد هنا للرد على نوازعنا العاطفية وغير العلمية لتأصيل كل ما هو معرَّب، خيراً من عبارة المرحوم مصطفى الشهابي: "إن اللغة لا تحتاج إلى من يؤازُرها بالباطل"[5].

---

[1] المصدر السابق: ص 289.

[2] السيوطي - المزهر في علوم اللغة وأنواعها - تح محمد أحمد جاد الموجي وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل ودار الفكر - ط 1 - بيروت بلا تاريخ - ج 1 ص 292.

[3] مصطفى الشهابي - المصطلحات العلمية في اللغة العربية ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ــ ط 2 ــ 1965 - ص 112.

[4] أنستاس الكرملي - معجم المساعد 384/1.

[5] مصطفى الشهابي - المصطلحات العلمية في اللغة العربية ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ــ ط 2 ــ 1965 - ص 112.

9 ـ تهديد اللغة العربية وتضييع خصائصها: لا يرى نفرٌ من المعربين واللغويين مسوّغاً للخوف من كثرة المعرّبات، وحجتُهم في ذلك أن الألفاظ ـ كثُرت أو قلّت ـ ليست من مقوّمات اللغة، لأن اللغات تتميّز بعضها من بعض بتراكيب جُمَلها وحروف معانيها، أي بما اختصّت به من قواعد الصرف والنحو وأساليبِ الاشتقاق والقياس[1].

إلا أننا من جهتنا لا نرتاح لمثل هذه الطمأنة، ذلك ان عدد المصطلحات العلمية التي تدخل الاستعمال سنوياً يبلغ نحو خمسة عشر ألف مصطلح على أقل تقدير. ونحن مضطرون إلى إيجاد مقابلات لها، فلو تساهلنا في الاقتراض لكن عدد ما يدخل في لغتنا منها هو خمسة آلاف مصطلح سنوياً، ويعني هذا أن لغتنا سوف يُحشد فيها في غضون عقدين من الزمن نحو مئة ألف مصطلح، وفي غضون حياة جيل من الناس محو مئتي ألف مصطلح، وهو عدد يدعو إلى القلق، وهو آخذٌ في التزايد عاماً بعد عام. فما الذي ستكون عليه لغتنا بعد ثلاثة أجيال من القوم؟ وهل ستكون لنا لغةٌ عربية علمية. ومن الطبيعي أن يحمل هذا التراكم من المعرَّبات معظم المخاطر التي بيّناها، فأي خاصية من خصائص العربية ستبقى معافاة؟ وأيّ سمةٍ من سماتها ستظل سليمة؟ ونحن لا يمكن أن نُنكر أو نتناسى القاعدة الجدلية التي تصدق على اللغة صدقها على الظواهر الطبيعية الأخرى، وهي أن التراكم من شأنه ـ إذا بلغ الذروة ـ ان تتحول فيه الكميُّة إلى كيفيّة.[2] وتحُّول كيفية اللغة إنما يعني أن تصبح لغة أخرى، ما دامت قواعدها الصرفية والصوتية ـ وهي أبرزُ مقومات استمرارها ـ سوف تخضع للخرق والتعديل المستمرين مع دخول معربات جديدة ومن أُسر لغوية تحمل خصائص مغايرة وغريبة عن لغتنا.

---

[1] مصطفى الشهابي ـ المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ط 2 ـ 1384 ـ 1965 ـ ص 72 (حاشية).

[2] د. أسعد علي ـ تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ـ دار السؤال للطباعة والنشر. ط 4 ـ دمشق 1408 ـ 1988 ص 303.